● أخبار قصيرة

حجم إنتاج النفط الإيراني يرتفع

أعلن وزير النفط الإيراني، جواد أوجي، عن زيادة إنتاج الخام إلى ٣ ملايين و ٥٥٠ ألف برميل في العام الإيراني الماضي (انتهى ١٩ مارس/ آذار ٢٠٢٤)، قائلاً: إن إنتاج الغاز أيضاً سجل نمواً نحو ٣٠ مليون مترمكعب. وأعلن أوجي عن نمو القدرة التصديرة للبتروكيمياويات في البلاد نحو ٥ ملايين طن وتحقق نمواً بنسبة ٢٠٪ في قطاعي النفط والغاز خلال العام الماضي. وتابع: إن حجم إنتاج الخام الإيراني خلال الفترة المذكورة ارتفع إلى ٣ ملايين و ٥٥٠ ألف برميل.

رصد ٦/٨ مليار دولار للواردات خلال شهرين

قال المتحدث باسم مركز تبادل العملة الأجنبية والذهب: إنه تم منذ بدء السنة الإيرانية الجديدة (في ٢٠ آذار/ مارس) وحتى يوم ١٠ الجاري، رصد ٦ مليارات و ٨٠١ مليون دولار لاستيراد السلع الأساسية والأدوية والبضائع التجارية مقابل الصادرات والخدمات. وأضاف أصغر بالسيني: إنه تم تخصيص مليار و ٦٨١ مليون دولار للسلع الأساسية، و ٣ مليارات و ٨٠١ مليون دولار للبضائع التجارية، و ١٥٦ مليون دولار للخدمات، ومليار و ١٦٣ مليون دولار للواردات مقابل الصادرات. كما أعلن بالسيني عن المبالغ بالعملة الأجنبية المخصصة لاستيراد السلع الأساسية الزراعية والأدوية والمستلزمات الطبية وكذلك صناعات النقل والسيارات وصناعات تجهيزات الكهرباء والإلكترونيات وصناعات التعدين والمكائن وتجهيزات الإنتاج والمنسوجات والملابس وغيرها من السلع.

ديوان المحاسبة الإيراني ينضم لفريق عمل المراجعة التابع لـ«إنتوساي»

بموافقة جميع أعضاء مجموعة عمل تدقيق البيانات الضخمة التابعة للإنتوساي (INTOSAI WGBD)، أصبحت محكمة التدقيق العليا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عضواً دائماً في مجموعة العمل الدولية هذه. وأعلن رئيس ديوان المحاسبة الصيني، بصفته رئيس مجموعة عمل البيانات الضخمة التابعة للإنتوساي، في رسالة عن العضوية الرسمية لديوان المحاسبة الإيراني في مجموعة العمل هذه، وأعرب عن أمله في عضوية ديوان المحاسبة الإيراني عن تحسين وضع ونوعية الأنشطة المهنية لمجموعة العمل هذه قدر الإمكان. وطلب كذلك من أحمد رضا دستغيب، مدير عام ديوان الحسابات في إيران ورئيس منظمة إيكوساي، أن تشارك ديوان المحاسبة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنشاط في أنشطة ومشاريع التدقيق الخاصة بمجموعة العمل هذه. وتضم مجموعة عمل الإنتوساي لتدقيق البيانات الضخمة عضوية أكثر من ٤٨ ديوان الحسابات من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك النمسا وبريطانيا والبرازيل وروسيا والدنمارك وفنلندا والهند وهولندا والنرويج وباكستان وكوريا الجنوبية وتركيا، كواحدة من مجموعات العمل المتخصصة تعمل على تحديد التحديات والفرص التي تواجه المحاكم في مجال البيانات الضخمة، وتبادل الخبرات المهنية للمحاكم، وتعزيز وتعميق التعاون الفني الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا المجال.

البلدان يوقعان عقداً بقيمة ١٢٠ مليون دولار لتطوير ميناء تشابهار

فصل جديد من العلاقات الإيرانية-الهندية في تشابهار

بذرباش: إيران بلد الفرص اللوجستية والترانزيت، والحكومة تبذل قصارى جهدها لتحقيق ذلك

الوفاق/ وكالات

في حفل حضره وزير الطرق والتنمية الحضرية الإيراني مهرداد بذرباش، ووزير الموانئ والشحن والممرات المائية الهندية سوربانا ناندا سونوال، تم توقيع عقد إستثمار شركة IPGL الهندية لتطوير وتجهيز وتشغيل محطات الحاويات والبضائع العامة في ميناء تشابهار.

وقد ارتفع مبلغ هذا العقد بمقدار ٣٥ مليون دولار ليصل إلى ١٢٠ مليون دولار لمدة ١٠ سنوات. ووفقاً للمسؤولين الإيرانيين، تمت إضافة ثلاثة أجهزة شفط الحبوب بسعة ٦٠٠ طن في الساعة إلى العقد السابق.

وقال وزير الطرق الإيراني خلال الحفل التوقيع: إنه تم تعريف العديد من المشاريع لإكمال الممرات. وأضاف: إن إيران بلد الفرص اللوجستية والترانزيت، والحكومة تبذل قصارى جهدها لتحقيق ذلك. وتابع: في الاجتماع السابق مع الوزير الهندي، أكدت أن إيران بلد آمن وأرخص وأسرع للترانزيت.

وشدد بذرباش: نحن سعداء بهذا الإتفاق مع الهنود ولدينا ثقة كاملة في الهند.. الهند واحدة من الاقتصادات الرئيسية في العالم وتطوير العلاقات معها على جدول أعمال الحكومة الإيرانية.. هذه الإتفاقية بداية لمزيد من تطوير التجارة بين البلدين، ووصول الهند عبر ميناء تشابهار إلى أفغانستان وآسيا الوسطى وتركيا وجمهورية أذربيجان وأوروبا سيكون ذو مصداقية.

إيران ليست صديقة جديدة

من جانبه، قال وزير الموانئ والشحن والممرات المائية الهندي: إنه خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي إلى إيران، صرح بشكل صحيح أن إيران ليست صديقة جديدة للهند، وعندما نقرر للقيام بشيء ما فهي ليست بعيدة، ونحن قريبون جداً.

وأضاف سوربانا ناندا سونوال: نخطو اليوم خطوة تاريخية بين إيران والهند في ضوء العلاقات التاريخية بين البلدين.. تم توقيع إتفاقية في عام ٢١٠٦، ويجري الآن توقيع إتفاق طويل الأجل، وهو علامة على الثقة بين البلدين. وأكد: لقد أجريت تبادلاً جيداً جداً لوجهات النظر حول النقل وممر الشمال - الجنوب مع وزير الطرق والتنمية الحضرية الإيراني، وسأبذل قصارى جهدي لتطوير ميناء تشابهار.

وشدد سونوال: من المقرر أن تصبح الهند دولة نامية في عام ٢٠٤٥، ونحن واثقون من أن المبادرة التي نتطلع إليها اليوم يمكن أن تدفع شعبي البلدين إلى القمة.. سأراقب شخصياً تطوير هذا الميناء وأستخدم إمكانات هذا الميناء لرفاهية كلا البلدين.

نقطة تحول في التعاون التجاري

يعتبر توقيع هذه الإتفاقية نقطة تحول في التعاون التجاري والاقتصادي الثنائي والإقليمي بين البلدين، فضلاً عن تسهيل التعاون الاستراتيجي بين إيران والهند.

وبحسب هذا التقرير، فان أحد الأهداف الرئيسية لإبرام هذا العقد، والذي تحقق نتيجة لمفاوضات الخبراء والمتخصصين لفريق العمل المشترك، هو الجهود المشتركة للطرفين في تفعيل أهداف إتفاقية النقل الدولي في ممر الشمال - الجنوب، واتفاقية العبور الثلاثية بين إيران والهند وأفغانستان مع التركيز على ميناء تشابهار وتطوير التعاون في مجال النقل العابر والنقل المتعدد الوسائط بين إيران والهند في منطقة آسيا الوسطى في إطار أهداف التعاون الاستراتيجي بين الهند وآسيا الوسطى. ويعد ميناء تشابهار، الواقع شمال بحر عمان وعلى طول مضيق هرمز، طريق عبور الهند لنقل البضائع إلى آسيا الوسطى وأفغانستان. كما يعتبر تشابهار أكبر ميناء بحري في إيران وجزء من ممر العبور بين الشمال والجنوب في جنوب شرق إيران، وفي الحقيقة يعتبر هذا الميناء بوابة الهند للوصول إلى دول الشمال.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ سبتمبر من العام الماضي، بدأت منظمة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية بإعلان تواريخ متعددة للتوقيع على العقد المذكور. فعلى سبيل المثال، في أوائل سبتمبر من العام الماضي، أشار علي أكبر صفائي، الرئيس التنفيذي لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية، إلى حالة العقد مع الهنود في ميناء تشابهار، قائلاً: الهند بلد كبير له مستقبل اقتصادي واعد.. تم توقيع عقد مع هذا البلد إلا أنه تم تغييره لاحقاً.. منذ بداية الحكومة الثالثة عشرة، تم حل جميع مشاكل هذا العقد، ولم يتبق سوى الاتفاق على بند واحد من هذا العقد بين البلدين.

وأضاف: تبلغ قيمة العقد الهندي في ميناء تشابهار ٨٥ مليون دولار ويتم تنفيذه بنظام التحويل والتشغيل والبناء، وقد استثمر الهنود في المرحلة الأولى من تطوير ميناء تشابهار، ومن المقرر أن يمضي المشروع قدماً في المرحلة الثانية باستثمارات من بعض الدول الأجنبية، ونحتاج إلى اتفاق مع المتقدمين في هذا الصدد.

من جهة أخرى، صرح مدير عام الموانئ والشحن البحري في سيستان وبلوشستان في أوائل أكتوبر ٢٠٢٣، قائلاً: لقد تعهد الهنود باستثمار ٢٠ مليون دولار في ميناء تشابهار، والباقي مرهون بتوقيع عقد طويل الأمد.

وهذه هي المرة الأولى التي تتولى فيها الهند إدارة ميناء في الخارج. وسيساعد الميناء، الذي ينظر إليه على أنه الربط الرئيسي للهند بأفغانستان وآسيا الوسطى والفضاء الأوراسي الأكبر، في موازنة ميناء غوادر الباكستاني وكذلك مبادرة الحزام والطريق الصينية. هناك خطط لربط تشابهار بممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب الذي يربط الهند بروسيا عبر إيران، وسيمكن الميناء الهند من تجاوز باكستان للوصول إلى أفغانستان. واعتبر الخبراء إن سفر سونوال خلال حملة انتخابية حاسمة يعكس أهمية الإتفاق الذي كان قيد الإعداد منذ بضع سنوات حتى الآن. وستمكن الإتفاقية الهند من إدارة الميناء الذي مولت توسعته. توقيت الزيارة مهم أيضاً لأنها تأتي في خضم أزمة غرب آسيا التي أثرت على طرق التجارة الرئيسية.

سونوال: إيران ليست صديقة جديدة للهند؛ وعندما نقرر القيام بشيء ما فهي ليست بعيدة ونحن قريبون جداً

مستثمرون إيرانيون يشكلون إتحاداً للاستثمار في مناجم أفغانستان

قال نائب رئيس غرفة التجارة الإيرانية: إن العديد من الشركات الكبرى للتعدين في البلاد شكلت اتحاداً بهدف الاستثمار في مناجم أفغانستان، مضيفاً: إن شركات فولاذ كبرى لديها قرارات جادة لدخول سوق المعادن في أفغانستان.

وتحدث قدير قيافة، الإثنين، لوكالة إيلنا العمالية عن الاستثمارات الإيرانية في مناجم أفغانستان، قائلاً: في السنوات العديدة الماضية، كانت هناك محادثات وزيارات متبادلة بين إيران وأفغانستان هدفها قطاع المعادن، وقبل حوالي ١٠ إلى ١٢ عاماً دخلت شركتان إيرانيتان مناجم أفغانستان؛ لكن هناك عقبتان رئيسيتان أمام تقدم هذا العمل. وأضاف: تؤثر العقوبات على التعاون بين إيران وأفغانستان وتجعل من الصعب علينا تقديم ضمانات مقبولة على الساحة الدولية.. يأتي هذا في وقت يتعين على كل دولة تقديم ضمانات مقبولة للاستثمار في دولة أخرى، فضلاً عن الحصول على الدعم المالي.

وأكمل: في جميع أنحاء العالم، البنوك وأسواق رأس المال هي التي تدعم المشاريع الكبيرة، ومدير المشروع مسؤول عن ١٥٪ كحد أقصى من تمويلها، في حين لا يوجد بنك في إيران يمكنه تقديم دعم مالي يتراوح بين ٤٠٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار لمشاريع إيران العابرة للحدود ودعم المستثمرين الإيرانيين في المعادن.

وواصل نائب رئيس غرفة التجارة الإيرانية: استثمرت شركة صناعية وتعدينية إيرانية في مناجم أفغانستان في السنوات الماضية؛ لكن الحكومة الأفغانية وبعد الضغوط الأمريكية لم تقم حينها بتسليم المشروع للشركة الإيرانية. كما أنه في الحكومة السابقة سافر فريق من إيران إلى أفغانستان بهدف تطوير أنشطة التعدين، وتم التوقيع على مذكرات تفاهم؛ لكن هذه الإتفاقيات لم تدخل حيز التنفيذ بسبب تغيير الحكومة الأفغانية.

وصرح: إذا تمكنت دول مختلفة كالصين وباكستان وأوزبكستان وغيرها من البدء في التعدين في أفغانستان، فانها ستتلقى دعماً مالياً كبيراً من الحكومات والمؤسسات المالية والائتمانية، في حين أن شركات التعدين الإيرانية لا تحظى بمثل هذا الدعم.

وأشار قيافة إلى وجود احتياطيات ضخمة من الأحجار الكريمة في أفغانستان، وقال: يتم حالياً استيراد الأحجار الكريمة من أفغانستان إلى إيران عبر قنوات غير رسمية ويتم تداولها في السوق الإيرانية، في وقت يمكن أن يكون استخراج هذه فرصة للتعاون بين إيران وأفغانستان، بشرط استيفاء المتطلبات المذكورة أعلاه.

واستطرد: يتوقع قطاع التعدين أن تدعم المؤسسات المالية والائتمانية والبنوك وسوق رأس المال المستثمرين الإيرانيين في هذه السوق، وبما أن أفغانستان تعتبر منطقة خطرة بعض الشيء ومنخرطة في الحرب منذ أكثر من أربعة عقود، فيجب على الحكومة الأفغانية المؤقتة ضمان أمن المستثمرين.

وفي الختام، أكد نائب رئيس الغرفة الإيرانية: إن الاستثمار في أفغانستان يمكن أن يكون مربحاً للرأسماليين الإيرانيين، ويعمق العلاقات بين البلدين، ويؤدي إلى تعاون طويل الأمد.

١٥ مشروعاً بتروكيماوياً ستدخل حيز التشغيل بحلول العام المقبل

قال الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية لصناعة البتروكيماويات: إن ١٥ مشروعاً بتروكيماوياً ستدخل حيز التشغيل بحلول ٢٠ مارس ٢٠٢٥.

وصرح مرتضى شاه ميرزائي، الأحد، إن العام الماضي كان عاماً يدعو للفخر بالنسبة لصناعة البتروكيماويات، موضحاً أن الشركة الوطنية لصناعة البتروكيماويات واصلت السير على هذا المنوال منذ بداية العام الحالي بفضل الشركات البتروكيماوية القابضة. وقال شاه ميرزائي: إنه تم اتخاذ العديد من الخطوات في هذا الإطار. مضيفاً: سيدخل ١٥ مشروعاً بتروكيماوياً حيز التشغيل مطلع العام الإيراني المقبل (يبدأ في ٢٠ مارس ٢٠٢٥)، ليصل عدد مجمعات البتروكيماويات في إيران إلى ٨٠ مجمعاً، وستصل طاقة الصناعة إلى أكثر من ١٠٠ مليون طن. وسبق أن قال الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية لصناعة البتروكيماويات: إنه من المتوقع أن يتم تصدير ٢٩ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية حتى ٢٠ مارس ٢٠٢٥. وأضاف: كنا نهدف لإنتاج ٧٨ مليون طن هذا العام (٢٠٢٣)؛ لكن عجز الغاز وعدم توفر المحروقات المستدامة حالت دون ذلك. وأشار شاه ميرزائي إلى أزمة عجز البنزين، وقال: إن هذا الأمر سبب في عدم تزويد وحدات تكرير البتروكيماويات بالمحروقات اللازمة. وفي يناير من العام الجاري، قال رئيس اتحاد مصدري النفط: إنه على الرغم من أهمية البتروكيماويات في اقتصاد البلاد، إلا أننا نشهد مشاكل كثيرة في هذه الصناعة كل يوم. وذكر معروف خاني: إن مشاريع البتروكيماويات في إيران أدت إلى خسارة الأسواق لهذه المنتجات. مضيفاً: إن التكاليف التي فرضت على هذه الصناعة أدت إلى التأثير على سعر التكلفة والميزة التنافسية وسعر بضائعنا، مما جعلنا نخسر أسواقنا تدريجياً لصالح المنتج السعودي صاحب السعر الرخيص.

وشدد معروف خاني على حاجة إيران الضرورية للاستثمارات الجديدة لتطوير سلسلة إنتاج البتروكيماويات، وقال: إن الوضع الاستثماري ليس جيداً لأن الاستهداف غير صحيح وحجم رأس المال لتطوير هذه الصناعة منخفض جداً.